أفكار حول كتاب الدكتور كمال الصليبيّ
«بيت بمنازل كثيرة»

الأب عبدالله داغر اليسوعيّ

توفّق كمال صليبيّ في اختيار عنوان كتابه «بيت بمنازل كثيرة» ويذكر أنّ هذه العبارة مقتبسة (ص: ٩) من إنجيل يوحنّا (١٤: ٢) «في بيت أبي منازل كثيرة». صفة يوحنّا المميّزة هي المحبّة، فهو رسول المحبّة، هو يوحنّا الحبيب.

البيت اللبنانيّ واحد والمنازل فيه كثيرة: تعني هذه العبارة التعدّدية الخاصّة بهذا البيت الواحد. والقضيّة هي التوفيق بين هذه الوحدة وهذه التعدديّة، وهو أمر ليس بالسهل، إلاّ إذا تعهّدته المحبّة بالتكامل والتضامن، «لأنّ كلّ بيت ينقسم على نفسه يسقط» (لوقا ١١: ١٧). وليس الأمر بالهيّن، وصعوبة هذه القضيّة تعنيها كمالة العنوان «بين التصوّر والواقع». والخطر يأتي من الأنانيّة التي تغذّي «المشائريّة» والمؤلّف يركّز بحقّ عليها كثيرًا في بحثه، لأنّها هي تزعزع أركان هذا البيت، حيث الكثيرون «يرغبون لنفسهم ما لا يرغبونه لسواهم».

ولا شكّ أنّ الدكتور صليبيّ وضع هذا الكتاب بدافع محبّته لوطنه ولمواطنيه، آملاً أن يصبح «الواقع مطابقًا للتصوّر»، باحثًا بالعمق في مسيرة كلّ الفرقاء، ما هي دوافعها وما هي علاقاتها وما هي في النهاية شروط أملنا في إصلاح ما اعوجّ بسبب ضلال المشائريّة ونفاق دكاكين السياسة القصيرة البصر (ص: ٢٧١). فمن هذه الناحية، يمكن القول إنّ هذا الكتاب دعوة إلى فحص ضمير نيّر حول عدد من الأسئلة مثل هذه: كيف نشأ هذا الكيان، وما كان الجامع بين هذه المنازل، وهل حاول أصحابها جعلها بيتًا واحدًا موحّدًا، أي وطنًا مميّزًا، وما هي في الحقيقة ميزاته وإلى أين وصلنا الآن؟

تضمّ فصول هذا الكتاب تقويمًا نقديًا للنظريّات المسيحيّة والإسلاميّة

حول تاريخ لبنان، وهي النظريّات المتعارضة والمتعاكسة التي تكمن وراء النزاع السياسيّ. . . والغرض من ذلك هو اكتشاف نواحي الخلل في هذه النظريّات وتحديد الأسباب التي جعلت من المستحيل على أيّ منها أن يلقى قبولاً عامًّا بين اللبنانيّين حتّى اليوم (ص: ١٦).

غير أنّ هذه النظرة المتشائمة يسبقها تلطيف قد يكون تناقضًا لولا التطوّر الذين وصلنا إليه، حيث يقول: «هناك إجماع ملحوظ اليوم بين الجميع (على المستوى الشعبيّ)، باستثناء أكثر الملتزمين تطرّفًا، على أنّ الجميع هم في الواقع لبنانيّون، وأنّهم يشتركون بالفعل في هويّة وطنيّة واحدة تسمو في أهمّيّتها على الانتماءات والولاءات الفئويّة الثانويّة» (ص: ١٥). ويقول: (ص ١٤) «قد يقال بحقّ إنّ لبنان اليوم لم يعد بلدًا إلاّ بالاسم. ومن الغريب مع ذلك أنّ مسلمي لبنان ومسيحيّيه لم يظهروا في السابق ما يظهرونه اليوم من وعي عميق لهويّتهم الوطنيّة المشتركة وإن كان ذلك بقدر من الاختلاف في تعريف مقوّمات هذه الهويّة. والواقع أنّ الأمر لم يكن كذلك في العام ١٩٢٠». ويتابع أيضًا قوله (ص: ١٧) «إنّ الطوائف اللبنانيّة ـ المسيحيّة والإسلاميّة ـ لا تختلف عن بعضها البعض إلاّ بالهويّة الدينيّة، بينما يشترك الجميع في عروبة اللغة والتراث العامّ والتقاليد الاجتماعيّة الأساسيّة، أي في ما يمكن تسميته بالنمط العربيّ للعيش». ويا حبّذا لو ذكر هنا التأثير العميق الذي أخذناه في العديد من مدارسنا المسيحيّة خاصّةً. من كتاب الأب لويس شيخو «مجاني الأدب من حدائق العرب».

ونظرة المؤلّف إلى العروبة تتوضّح في أماكن عديدة من الكتاب، حتّى إنّه يصعب في النهاية عدم قبولها لدى الجميع فيمكننا أن نتساءل هل عنوان هذا الكتاب لا ينطبق عليها أيضًا. لا على لبنان وحده. وهذا ما يبرّر قول من قال «إنّ المسيحيّ اللبنانيّ يتميّز عن سائر مسيحيّي العالم، وكذلك المسلم اللبنانيّ يتميّز عن سائر مسلمي العالم».

ونذكر هنا كلامًا للأستاذ غسّان تويني في مجلّة «الناقد» عدد ٣١ كانون الثاني ١٩٩١، حيث يقول ما معناه «إنّ لبنان وحده باستطاعته أن يُنقذ العروبة، أعني أنّ يحرّرها من المفاهيم الضيّقة ويوجّهها نحو المستقبل، وذلك بمفعول انفتاحه».

إنّ الفصل الأخير من الكتاب، وهو خيرة ما يصل إليه المؤلّف، يضع أمام أعيننا استنتاجات قيّمة تفاؤليّة عن وضع لبنان كما هو الآن وكما يجب أن يكون، فيقول: (ص: ٢٧٢) «لقد أصبحت الخصوصيّة اللبنانيّة ضمن الإطار العربيّ العامّ مقبولة عمومًا بين العرب... لأنّها أصبحت واقعًا، ولم يعد أحد يشجبها بكونها ادّعاءً مفرطًا...» (ص: ٢٧٣) «يمكن الخروج من حقائق الحاضر... بثلاث استنتاجات تتّصل بمسألة إعادة النظر في التاريخ اللبنانيّ: الاستنتاج الأوّل هو أنّ تجربة الحرب الأهليّة في لبنان قد أثبتت... إنّ أيّ طرف من اللبنانيّين لا يمكنه أن يفرض رأيه بسهولة على الطرف الآخر. وهذا يعني أنّه لا يمكن حلّ مشاكل لبنان - بما فيها تلك المتعلّقة بالتاريخ اللبنانيّ - إلاّ من خلال تنازلات عقلانيّة متبادلة... والاستنتاج الثاني هو وجود مؤشّرات واضحة على أنّ البلد قد بلغ مرحلة الإجماع السياسيّ الأساسيّ لدى الأكثريّة غير المتقاتلة من مختلف الطوائف اللبنانيّة، وربّما أيضًا من عناصر كثيرة من الفئات المتقاتلة، ممّا يجعل استمرار وجود لبنان كدولة مستقلّة ذات سيادة داخل حدوده الراهنة أمرًا ممكنًا الآن وبغضّ النظر عمّا إذا كان هناك شيء اسمه لبنان قبل العام ١٩٢٠ أم لا... والاستنتاج الثالث هو أنّ العالم العربيّ... أصبح يقبل بالجمهوريّة اللبنانيّة كما هي موجودة فعلاً ويفهم البنية الحسّاسة للمجتمع اللبنانيّ ويقدّرها اليوم - وبالتأكيد - كما لم يقدّرها السابق. وهذا يعني أنّ التسليم بعروبة لبنان - إلى الحدّ الذي قد يكون فيه هذا المفهوم صحيحًا - لم يعد يشكّل خطرًا على استمرار سيادة البلد ووحدته ولا على منزلة أيّة مجموعة معيّنة من اللبنانيّين... قد يُقال اليوم إنّ العرب صارت لهم رغبة خاصّة في المحافظة على استمرار سيادة لبنان ووحدة أراضيه لأنّهم فهموا أخيرًا أنّ عمليّة تفكيك لبنان قد تتسرّب بسهولة إلى بقيّة العالم العربيّ...».

رأينا أن ننقل بتوسّع هذه المقاطع لأنّها خاتمة البحث، تدعو إلى التفاؤل بشروط واضحة، انطلاقًا ممّا وصلنا إليه في لبنان اليوم، وهي تستحقّ انتباه جميع اللبنانيّين المخلصين الراغبين في تحرير وطنهم من كلّ القيود. فإنّ الدكتور كمال الصليبيّ من الأقطاب في تاريخ لبنان، فيحقّ لنا أن ننتظر منه الكثير لنطّلع على حقيقة تاريخنا مع الدوافع البعيدة والقريبة على أنواعها التي وجّهت وتوجّه فيه «المنازل الكثيرة».

إنّنا نقدّر بدون تحفّظ مقاطع كثيرة من الكتاب تمتاز بدقّة التحليل لقضايا وعناصر عديدة ولكن عندنا بعض التساؤلات على البعض الآخر، ولا نذكر هنا إلاّ البعض منها.

إنّنا قد أعجبنا بمعالجة موضوع العروبة، وقد توسّع فيه المؤلّف بغزارة وتوفيق (خصوصًا ص ١٧ و٧١ ـ ٧٤ و٢٧٤ ـ ٢٨٣)، ثمّ موضوع العروبة والإسلام، أين يلتقيان وأين يفترقان، وهو موضوع على جانب كبير من الأهمّيّة، يتبعه موضوع العلمنة (ص ٢٤١ و٢٤٥) بإيجابيّاته وسلبيّاته. وقد هاجم المشائريّة الطاغية على فئات من المجتمع اللبنانيّ توجّه وتساند زعامات زائفة متكاذبة تحافظ على التخلّف وتسدّ الطريق إلى التقدّم الصحيح وازدهار الخير العامّ.

وأن ننسى فلن ننسى صحّة تأكيد المؤلّف لأهمّيّة الوفاق بين الدروز والموارنة منذ فخر الدين وتعاونهم في بناء «البيت اللبنانيّ» (مثلاً ص: ١٥٩ و٢٠٨ و٢٨١).

وكان المؤلّف على حقّ في ما كتب، خصوصًا في الفصل الثامن، عن دور بيروت في التطوّر اللبنانيّ، فأصبحت باب الاتّصالات على أنواعها: تجاريّة، اجتماعيّة، ثقافيّة، دينيّة، وذلك من ناحية بين العائلات المسيحيّة والعائلات الإسلاميّة، ومن ناحية ثانية بين الشرق والغرب، ومن ناحية ثالثة بين مجتمع «المدينة» ومجتمع «الجبل». وفي كلّ ذلك فوائد عدّة يذكرها المؤلّف. ولكن هناك أيضًا سلبيّات كان من المستحسن أن يذكرها أيضًا، وهي أنّ ازدهار المدينة كان في النهاية على حساب الجبل والحياة الريفيّة. فهجرة «الضيعة» أضرّت كثيرًا مصير الحياة اللبنانيّة، وحضارة تهدم الريف هي معرّضة لخطر الانهيار، وعلى المسؤولين دينًا ودنيا أن يسهروا على التوازن الضروريّ بين القاعدتين.

ولا بدّ أن نثني على ما يقوله المؤلّف عن دور ميشال شيحا في تحديد «الكيان اللبنانيّ» ووضع دستور الجمهوريّة اللبنانيّة (الفصل العاشر). وكنّا نتمنّى عليه بالمناسبة لو ذكر بالخير مؤسّسة «الندوة اللبنانيّة» التي أنشأها شيحا بالتعاون مع هنري فرعون وميشال أسمر المارونيّ ـ صاحب الفكرة ـ وعدد من

المفكّرين اللبنانيّين، مسيحيّين ومسلمين، فجاهدوا في سبيل ترسيخ أسس لبنان «البيت الواحد بمنازل كثيرة». وهو متّصل بالعمق بالدول العربيّة ومنفتح على الغرب بمجالات عدّة، ولا شكّ أنّ «الندوة اللبنانيّة» كانت تمنّت على الدكتور كمال الصليبيّ أن يلقي من على منبرها الفصل الأخير من الكتاب، لو كانت الأحداث سمحت لها بمتابعة نشاطها القيّم.

يتوسّع المؤلّف، وهو على حقّ، في تحليل التقدّم الثقافيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ الذي امتاز به لبنان في محيطه العثمانيّ وحدّد علاقاته بالغرب وبالأفكار الديمقراطيّة والسياسيّة المنتشرة فيه. ألم يكن من الطبيعيّ أن يتبع هذا التقدّم «الإنسانيّ» طموح إلى التقدّم السياسيّ وبالنتيجة إلى الاستقلال الوطنيّ؟ وهل يجوز القول والحالة هذه أنّ لبنان ١٩٢٠ هو بكلّ بساطة خليقة فرنسا فقط لتأمين مصالحها، وهذا لا شكّ فيه، وإرضاء لخاطر الموارنة؟

وفي هذا الخطّ نتساءل أيضًا لماذا لم يذكر المؤلّف الدور الخاصّ الذي امتازت به سياسة الرئيس فؤاد شهاب، لا سيّما أنّ مواضع عديدة من الكتاب كانت تفسح المجال لذكره، تذكر الأخيرة منها (ص: ٢٨٦). يقول «كان التمدّن في عهد الاستقلال محدودًا في انتشاره وكيفيّة ظهوره، أي من حيث المساواة أو الرغبة في المساواة والحقّ في المساواة في الانتساب إلى مدينة واحدة...».

إنّنا نعلم علمًا يقينًا أنّ فؤاد شهاب - ولا أتكلّم هنا عن الشهابيّين عامّة - بنى رؤيته السياسيّة اللبنانيّة على أسس العدالة الاجتماعيّة والإنصاف السياسيّ لجميع الفئات من ناحية، ومن ناحية أخرى على إعطاء الأولويّة في اهتمام الدولة لخدمة المواطنين في المناطق المحرومة، مسيحيّة كانت أم محمّديّة، وإن لم تنجح محاولة مشروع «الإرفد»، فلا يقع الذنب عليه، بل على الذين تمان فيهم المؤلّف (ص ٢٣٦ وليست المرّة الأولى والوحيدة) وإنّ أقطاب المعارضة من الزعماء التقليديّين في المناطق الريفيّة والعشائريّة لم تكن لهم أيّة مصلحة في تطوّر مناطقهم الانتخابيّة خشية أن يؤدّي ذلك إلى حرمانهم من الدعامة الأساسيّة لسلطتهم وهي المتمثّلة في أتباعهم من ذوي الولاء العشائريّ الأعمى أو شبه العشائريّ. وكان يمكن للتطوّر أن يعطي الأعمى قدرة على النظر، وهو ما لم

يكن مرغوبًا سياسيًّا عند هؤلاء الأقطاب».

ولا بأس أن نذكر هنا كلمة شهاب عندما كان قائد الجيش، وكلّفته الحكومة أن يعيد الهدوء إلى منطقة عشائريّة مضطربة، فقال: علينا أوّلاً أن نفتح هناك مدارس ومستشفيات ونؤمّن الطرقات والماء والكهرباء فيعود إليها الهدوء بسهولة. ومن منجزات عهده ذات المغزى في مسيرة توحيد الوطن فتح جادة فؤاد شهاب وجادة الاستقلال في بيروت لتسهيل الاتّصال بين شطرَي العاصمة شرقًا وغربًا. وعندنا بعض التحفّظ على رفض المؤلّف العبارة الرائجة عن «لبنان الملجأ»، وسبب رفضه قوله إنّ «مناعة جباله الوعرة» غير صحيحة، فالتاريخ يذكر أنّ جيوش المماليك والعثمانيّين اقتحمت أكثر من مرّة هذه الجبال، (ص: ١٨٨) وعملت فيها الخراب والدمار، وهذا صحيح إجمالاً، فلماذا يقول المؤلّف (ص ١٥٩) «الفرنجة لم يتمكّنوا من الوصول من بيروت إلى بلاد الغرب الجبليّة الوعرة حيث قاد الأمير بحتر مقاومة محلّيّة عنيفة». ألا يجوز القول إذًا إنّ المناعة على درجات والأمن على درجات ومناعة جبال لبنان على درجات فلا بأس أن نقول: «لبنان الملجأ» وليست هذه النظرة من اختصاص الأب لامنس، علمًا بأنّ المؤلّف قد يكون على حقّ حين يتساءل ما هو مدى تأثير الاعتبارات السياسيّة على كتاب الأب لامنس عن «سورية». وإنّنا نقرأ عند عدد من الرحّالة أنّ الكثير من الأقليّات «لجأت» إلى هذه الجبال الوعرة. وكنّا نتمنّى على المؤلّف أن يشرح وجود الأقليّات الكثيف وغيابها عن السهول والسواحل، في حين أنّ الأمر بالعكس مع السنة. وكأنّي به انتبه إلى هذا الأمر فيقول في مكان آخر (ص: ٢٣٧): «إنّ لبنان أصبح مع الوقت، بالرغم من الأخطاء السياسيّة العديدة، ديمقراطيّة ضُمنت فيها الحرّيّة الفرديّة واحترُمت في كلّ مجالات الحياة... حتّى صار يُنظر إليه كواحة من الحرّيّة في محيطه العربيّ». وهنا يأتي على البال طرح سؤال على المؤلّف ليشرح لنا لماذا كان «يلجأ» إلى لبنان، خصوصًا بين سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٧٥، رجال السياسة ورجال الأعمال السوريّون، عندما كان يخونهم الحظّ ويصبحون ضحيّة الانقلابات المتتابعة المشهورة إذ ذاك في بلادهم بعد ذهاب الفرنسيّين؟

وهذا نوع من «المناعة» الأدبيّة بالتركيز على احترام الغير حتّى في ممارسة حرّيّة المعتقد بكلّ أبعادها، ومثل ذلك إمكانيّة تغيير المعتقد الدينيّ، كما جرى

مع الشهابيّين واللمعيّين وكما يمكن عقد زواج فتاة مسلمة من شابّ غير مسلم، وهذا من ميزات لبنان بالنسبة إلى سائر الأقطار العثمانيّة والمشرقيّة عامّة. وإنّ ما يحكى عن الدين والممارسات الدينيّة عند الأمير فخر الدين والأمير بشير الكبير يلقي نورًا على هذا الواقع (ص: ١٤٦، ٢٠٤، ٢٠٨).

وبالمناسبة تساءل أيضًا هل أعطى المؤلّف هذين الأميرين حقّهما في تحليل سياستهما وتأثيرهما على مسيرة لبنان في التطوّر نحو استقلاليّة خاصّة حتّى المتصرّفيّة ثمّ الجمهوريّة؟ ألم يتركا بصمة مميّزة وثابتة في الإدارة والثقافة والاقتصاد والزراعة والتجارة والانفتاح. إنّ صفاتهما رغم أغلاطهما تعدّت صفات الموظّف العاديّ، العثمانيّ خاصّةً، ولم يقفا عند حدود «الملتزم» لجمع الضرائب في خدمة الباب العالي. وهذا ما كلّف اللبنانيّين غاليًا من قبل العثمانيّين في منتصف القرن التاسع عشر وفي أثناء الحرب العالميّة الأولى. ولم يتوفّق المؤلّف في محاولته تبرئة العثمانيّين من تلك المذابح بقوله إنّ الباب العالي أسرع في محاكمة «المسؤولين» ومعاقبتهم الشديدة كأنّه لم يتنبه إلى أنّ هذا الإسراع لم يكن الدافع إليه الغيرة على العدالة، بمقدار ما كان الهمّ أن تسبق حكومة اسطنبول الحملة الأوربيّة الناقمة ووصول الجيش الفرنسيّ إلى بيروت ودير القمر فيُفضح أمرها. ولا يمكن أن ننسى هنا مسؤوليّة تلك الحكومة في مذابح الأرمن الفظيعة المتتابعة.

عندنا ملاحظة أخيرة عن الإمارة والوراثة: إنّ كلام المؤلّف لا يشرح بوضوح لماذا كان «الملتزم» في لبنان أميرًا من عائلة معيّنة لبنانيّة درزيًّا أو سنّيًّا أو مارونيًّا، بينما كان في سائر الولايات موظّفًا غريبًا عن الولاية قد لا يتبعه أحد من أقاربه؟

التدخّل الأجنبيّ

يذكر المؤلّف مرارًا عديدة التدخّل الأجنبيّ في لبنان (مثلاً ص: ٨١) من النواحي الاقتصاديّة والثقافيّة والسياسيّة، من أيّام فخر الدين خاصّة. والجميع يطلبون مصالحهم، لا على حساب الدولة العثمانيّة المريضة فقط، بل على حساب الشعب اللبنانيّ وطوائفه أيضًا. وكنّا نتمنّى لو توسّع في هذه الناحية من

تاريخنا. فهل يمكن أن ننسى دور ومسؤوليّة الدول الأوربيّة ثمّ والأميركيّة في بثّ الخلافات وحتّى التقاتل عندنا، وكانت القمّة في أحداث ١٨٦٠ وعادت فانبعثت في أيّامنا هذه التعبئة. فمنذ حملة بونابرت إلى الشرق ليقطع طريق الهند على إنكلترا، أضحى من الواضح أن إنكلترا تخشى نفوذ فرنسا «صديقة وحاميّة» الكاثوليك، والموارنة خاصّة، فأخذت من الدروز حلفاء لها فينشب القتال بين الطائفتين لمصلحة لندن وباريس، وأخذت سائر الدول الأوربيّة تعاون - أو تستغلّ - هذه الطائفة أو تلك لتأمين مصالحها الخاصّة. والمؤلّف يذكر بالمزيد من الإيجاز هذه المداخلات، وكنت أتمنّى لو توسّع فيها قليلاً، إذ نحن الآن نتخبّط في أحداث تخرّب بلادنا، وقد وضع فيها الأستاذ غسان تويني - وهو خبير في الموضوع - كتابًا قيّمًا بعنوان «حرب الآخرين». وقد يكون المؤلّف كفّ عن الموضوع لأنّه بحاجة إلى مرور المزيد من الزمن، وأميركا حاملة مشعل النفط، يضيء طريقها إلى ما فيه مجد إسرائيل، وكان قد انتقل إليها بعد أن حمله يد إنكلترا، كما يبيّن ذلك الفصل الأوّل من الكتاب بوعود متناقضة (ص: ٣٩) ونترك للتاريخ أن يكشف عن خطّة لورنس وخطّة كيسنجر وغيرهما على أمل أن يستنير بها اللبنانيّون وغيرهم.

وهناك حادث تاريخيّ كنت أودّ لو أعطى المؤلّف رأيه فيه، وهو «عاميّة إنطلياس».

الموارنة

لنأت الآن إلى تحفّظ ذي شأن يمكن أن نسمّيه «العقدة المارونيّة» عند المؤلّف.

كثيرون من الموارنة، وإن رأوا إيجابيّات دور الموارنة في إرساء الكيان اللبنانيّ، يعترفون بأخطائهم في بعض المواقف والممارسات التي ساهمت في إضعاف هذا الكيان مع أخطاء سواهم. وكأنّي بالمؤلّف آخذ على عاتقه أن يحمّلهم الأكثر بشكل يشبه «فشّة الخلق» أو «الزكزكة» و«الدغدغة».

فأيّ حاجة مثلاً، ونحن في موضوع الكيان اللبنانيّ، للتوسّع تكرارًا في التأكيد الجازم أنّ الموارنة نشأوا على هرطقة المونوتيلية وعاشوا فيها قرونًا طويلة،

وأيّ علاقة لهذا الأمر برجودهم في لبنان؟ فإذا كان لهذه القضيّة علاقة ذات أهمّيّة في تاريخنا، كان من المستحسن أن يذكر بشيء من التفصيل المراجع المثبتة، كما ذكر أولئك الذين تبنّوا الموقف المعاكس، أمثال المطران بطرس ديب في كتابه «تاريخ الكنيسة المارونيّة» (منشورات الحكمة، بيروت ١٩٦٢) أو الاباتي بطرس فهد في كتابه «حول كتاب الهدى وتاريخ الطائفة المارونيّة» (دير سيدة اللويزة ١٩٨٠).

إنّ حصّة المارونيّة والموارنة كبيرة وكبيرة جدًا في الكتاب، ولكن طرحها لا يخلو من حين إلى آخر، لا من النقد فقط، بل في ما يشبه التهكّم أيضًا، خاصّة الفصل الرابع بعنوان «السوسنة بين الشكوك».

وهناك قضيّة اللغة حيث يقول (ص: ١٢٤) «ومن المؤكّد... إنّ لغتهم كانت العربيّة منذ القرن التاسع، ممّا يشير إلى أنّ أصولهم ينبغي أن تكون من مجتمع عربيّ قبليّ...» فما رأيه بأقباط مصر؟ ومن ناحية أخرى نسأل ما كانت لغتهم قبل القرن التاسع، علمًا بأنّ «كنيستهم أسّست في العام ٦٨٠» (ص: ١٢١). قد يأتي على البال أنّهم كانوا يتكلّمون السريانيّة، غير أنّ المؤلّف على رأي آخر، إذ يقول في الصفحة ذاتها:

«ليست هناك أهمّيّة تذكر لكون السريانيّة بقيت لغة الطقوس الدينيّة في الكنيسة المارونيّة. فالسريانيّة، التي هي الصيغة الأدبيّة للآراميّة، كانت أصلاً لغة الطقوس الدينيّة لجميع الطوائف المسيحيّة العربيّة والآراميّة - العربيّة». وفي الصفحة ١١٨ نقرأ «لم تكن اللغة السريانيّة بالنسبة إلى الموارنة في أيّ وقت... أكثر من لغة طقسيّة محصورة في الاستعمال الكنسيّ. وقد كان للموارنة ينسخون الأناجيل والكتب الطقسيّة اللازمة لعباداتهم بالسريانيّة». فنقول:

١ - لو لم يستعمل الموارنة السريانيّة إلاّ في الطقوس، فمن أين أتت كلّ هذه الأسماء عندهم التي تنبع من الآراميّة والسريانيّة، لا من العربيّة، مثل قديشا، شمّاس، شدياق، كفرعبيدا... والأسماء المبتدئة بحرف ساكن مثل «بصرما، بسعل، بقاع كفرا، بلوزا، كفرصغاب... وأكثرها في الشمال حيث اللهجة لا تزال ذات نبرة سريانيّة.

٢ - بخصوص اللغة الطقسيّة، علينا أن نتذكّر أنّ روحانيّة الكنائس

الشرقيّة تدفعها منذ القديم إلى استعمال لغة الكلام الحيّة في الطقوس حتّى يفهمها الشعب ويشترك فيها، علمًا بأنّه لم يكد يكون في ذاك الوقت من «تعليم مسيحيّ» إلاّ من ممارسة الكتب الطقسيّة. وقد عرفنا من المسنّين الأتقياء الأمّيّن مَن كانوا يتلون عن ظهر قلبهم مقاطع طويلة من الكتاب المقدّس سمعوها في الرتب الطقسيّة.

... وهناك ملاحظة ثانويّة بحدّ ذاتها ما كنّا لنذكرها، لولا الخطّ الإجماليّ الذي تبعه المؤلّف بخصوص الموارنة. فيقول إنّ أوّل مطبعة أُنشئت في لبنان كانت مطبعة دير مار يوحنّا للروم الكاثوليك في الخنشارة. والأصحّ أنّها كانت مطبعة دير مار قزحيّا للموارنة التي طبعت كتاب المزامير بالكرشوني سنة ١٦١٠، في حين أنّ دير مار يوحنا طبع كتاب ميزان الزمان سنة ١٧٣٥. وفضله أنّه كان السبّاق في سكب الأحرف العربيّة.

وهناك ملاحظة أخرى تستحقّ الذكر، عندما يتكلّم المؤلّف في الفصل الأخير عن نظرة العرب الجديدة في الموارنة وهي أنّ رؤساء الدول العربيّة المجتمعة في الدار البيضاء سنة ١٩٧٣ اختاروا ليتكلّم باسمهم في جامعة الأمم عن قضيّة فلسطين رئيس لبنان المارونيّ، فاقترح حلاً «لبنانيًا» لها، أي دولة تعايش بين اليهود والعرب، مسيحيّين ومسلمين (بيت بمنازل كثيرة).

وهناك تأكيد نستغربه بخصوص انتخاب بعض البطاركة حيث يقول المؤلّف (ص: ١٥٢):

«إستخدم المشايخ من آل الخازن وآل حبيش نفوذهم لتأمين انتخاب أعضاء من هاتين الأسرتين بطاركة لفترة من الزمن... وبعد ذلك فقدت أسرتا المشايخ في المنطقة السيطرة التي كانت لهما على تنظيم الكنيسة المارونيّة...».

القضيّة تستحقّ بعض التدقيق. نجد في لائحة البطاركة أنّ أوّل بطريرك خازنيّ، يوسف ضرغام، انتُخب سنة ١٧٣٣، وثالث وآخر بطريرك خازنيّ، يوسف، سنة ١٨٤٥، والبطريرك الحبيشيّ الوحيد، يوسف، انتُخب سنة ١٨٢٣ - والبطريرك من «العامّة» مسعد سنة ١٨٥٤. وبين البطريرك طوبيّا الخازن ١٧٥٦ والبطريرك يوسف حبيش ١٨٢٣، انتُخب خمسة بطاركة من

«العامّة». فتكون نسبة المشايخ أربعة على أحد عشر. فهل كان هذا يستلزم استعمال نفوذ الأسرتين، مع العلم أنّ البطاركة الأربعة المعنّين من ألمع بطاركة الموارنة في الكنيسة وفي المجتمع وفي الوطن، تكفي صفاتهم لينتخبهم الأساقفة بدون اللجوء إلى نفوذ عائليّ أو سياسيّ... فما هي الفائدة من هذا الغمز بالنسبة إلى موضوعنا؟

ختامًا لهذا التحليل وتجاوبًا مع الفصل الأخير من هذا الكتاب ومع ما يحمله من إيقاظ ضمير وأمل لمستقبل واع وأفضل، يعود إلى الفكر النداء المؤثّر الذي وجّهه قداسة البابا يوحنّا بولس الثاني إلى جميع اللبنانيّين، مسيحيّين ومسلمين، في رسالته لهم بتاريخ أوّل أيّار سنة ١٩٨٤ حيث يقول:

«إنّ سنوات الحرب الطويلة هذه يجب ألاّ تنال من ثقتكم بلبنان عينه، فهو قيمة حضاريّة ثمينة: فلنفكّر في ما الإنسانيّة جمعاء هي مدينة له به منذ عهد الفينيقيّين البعيد، دون أن ننسى تلاقي الأديان، والحوار الثقافيّ بين شرق وغرب، والمبادرات المسكونيّة، والحرّيّة، والتفاهم والضيافة وانفتاح الروح. إنّ هذه كلّها كانت القيم التي نهض عليها لبنان الأمس وهي في أساس لبنان الغد... ولا تستطيع جميع البلدان، صديقة السلام والحرّيّة إلاّ أن تقدّم للبنان دعمها تساعده على استعادة وجهه الأصيل، وهذا ما سيكون عمل اللبنانيّين وحدهم، وهو عمل يقتضي له صبر وسخاء.

... فكّروا... أيّها اللبنانيّون الأعزّاء بما تمكّنتم من بنائه معًا، وهو مجتمع حوار وازدهار كان موضوع حسد الجميع.

ما من شكّ في أنّ عوامل داخليّة وخارجيّة، لا يمكن التقليل من أهمّيّتها، جاءت تشوّه لبنان. لكن الفشل المتتالي وخيبات الأمل والاقتتال وحتّى المجازر لا تستطيع أبدًا أن تطفئ تمامًا هذه الشعلة الصغيرة التي ترتجف في قلب كلّ إنسان والتي تُدعى المحبّة والتي بها يشابه هذا الإنسان، أكثر ما يشابه، الله».

إنّ قداسته يعود بنا ببلاغته الثاقبة إلى بداية كلامنا حيث ذكرنا رسول المحبّة يوحنّا الحبيب. ولا شكّ أنّ قلبه الأبويّ الكبير ينبض بمحبّة خاصّة للبنان

حمله إلى إطلاق صرخة جديدة تخنقها الغصّة في رسالته الصوتيّة المرئيـة إلى أحبار الطوائف المسيحيّة المجتمعين في بكركي بتاريخ ٢٥ أيار ١٩٩٠... فهتف قائلاً: «إنّ لبنان هو أكثر من بلد، هو رسالة (إنسانيّة)».

فهل عندنا آذان سامعة لنسمع وقلب نابض لنفهم ونعمل؟